في ندوته «عودة إلى درب الإنجاز» خلال افتتاح مقره الانتخابي

الحادور: الجهراء تعاني مشاكل مزمنة وتحتاج وقفة جادة من أصحاب القرار

كتب فارس العبدان

قال مرشح الدائرة الرابعة طلال الحادور الشمري تعاني الدائرة الرابعة ومحافظة الجهراء على وجه الخصوص من مشاكل مزمنة مرت عليها العديد من المجالس والحكومات ولم تجد الوقفة الحقيقة والجادة من قبل أصحاب القرار.

وأضاف في ندوته «عودة إلى درب الإنجاز» خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الجهراء مساء أمس الأول: جميع همومكم وقضاياكم نعلمها ونعيها جيدا لأننا جميعنا نعايشها في حياتنا اليومية، فأنا خرجت من بينكم ومن ضمن صفوفكم لتمثيلكم، خاصة بعد التجارب الفاشلة التي مرت عليها الدائرة في مجالس سابقة، وبالطبع لا نعمم على الجميع ولكن هذا كان العنوان الأبرز والدليل استمرار مشاكل ومعاناة أبناء الدائرة.

وتابع: وضعت قضاياكم وهمومكم كقاعدة وأساس انطلق منها لخدمتكم ومعالجة مشاكلكم وضعتها في أولوياتي تمثل الأهم في خطة عملي في حال وفقني الله في الوصول إلى البرلمان، وهي الإصلاح السياسي، الشباب واستثمار تنمية العنصر البشري، العادات الاجتماعية الاصيله والتقاليد، الصحة، التعليم، البطالة، القضية الإسكانية، المرأة، المتزوجة من غير كويتي، قضية الكويتيين البدون، أسلمة وتفعيل القوانين الإسلامية.

وزاد لم يعد خافيا على الجميع ما تشهده البلاد من تصدع في الحياة السياسية في البلاد، حيث تصاعدت في السنوات الأخيرة وتيرة الخلافات حتى وصلت إلى ذروتها من خلال المسيرات في الشوارع، ورؤيتنا في معالجة الوضع السياسي تتمثل في الدعوة إلى مؤتمر مصالحة وطنية يعمل على لم شمل الجميع، والعمل على نشر ثقافة احترام القضاء – ونبذ الطائفية والعنصرية والتطرف.

وقال: كذلك ما يعانيه الشباب من مشاكل كثيرة أولها حجب الثقة عنهم من قبل الحكومة، ورؤيتنا في حل مشاكلهم تتمثل في إعطاء الفرصة لأصحاب الكفاءات منهم في تبوء المراكز القيادية والعمل على إنشاء الهيئات المتخصصة في احتواء الشباب وإنشاء نواد رياضية وأندية ثقافية وترفيهية.

وأضاف كما تعلمون أنه خلال الأزمات السياسية التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة شهد المجتمع تدني في مستوى الحوار والطرح، مما خلق ظاهرة جديدة فقدت الكويت خلالها كثير مما كانت تتصف به من عادات وتقاليد، ونرى أن حل مشكلة تراجع العادات والتقاليد تكمن في سن التشريعات والقوانين التي تحد من تدني مستوى الحوار، وإنشاء هيئات أسرية واجتماعية لمناقشة الظواهر السلبية.

وأردف قائلا: من ضمن أهم المشاكل التي نعايشها يوميا هي تدني مستوى الخدمات الصحية، فطوابير الانتظار الطويلة في المستشفيات وضعف مستوى الكوادر الطبية، إلى جانب التنفيع والمحسوبية في معاملات العلاج في الخارج من أجل الدعايات الانتخابية، وسنسعى إذا وفقنا الله بالوصول إلى البرلمان إلى طرح عدة مقترحات لحلها، مثل تطوير المستوصفات في جميع المناطق مثل مركز الجهراء الصحي وتحويلها إلى مستشفيات مصغرة– وبناء مستشفيات جديدة– واستضافة أطباء وكوادر طبية عالمية في المستشفيات.

وأكد الحادور أن التعليم هو العصب الأساسي في تنمية البلاد ولا يختلف اثنان على تخلف التعليم بجميع مراحله ونقص الجامعات والمعاهد، فلا تنمية إلا بتطوير التعليم والاستثمار في العنصر البشري، خاصة وأننا منذ عام 1991 نسمع بإنشاء فرع لكليات المعهد التطبيقي ولم نرى شيئا حتى اليوم، وسنعمل بكل جد على حلها بتطوير التعليم في مراحله الأولى – والاستعجال في فتح أفرع للكليات في جميع المحافظات – وإنشاء جامعات متخصصة، وتحويل مدرسة المعتصم إلى فرع لأحدى الكليات، وفتح الباب أمام البعثات الدراسية الداخلية وتحمل وزارة التعليم العالي للتكاليف.

وأضاف: أما مشكلة البطالة فهي قضية جوهرية في حياة المواطن ومنها نتجت مشاكل أخرى رأيناها بوضوح حتى وصل بنا الحال إلى وجود طوابير من المواطنين بانتظار دورهم في التوظيف، ورؤيتنا في حلها تكمن في تفعيل قانون جهاز هيئة القوى العاملة والاستفادة منه عبر مشاركة القطاع الخاص في توفير فرص عمل وتوفير الدرجات الوظيفة المناسبة والسماح لمن أمضى 20 عاما في العمل بالتقاعد من اجل توفير درجات وظيفية.

وقال: أما القضية الإسكانية فهي تكاد تكون المشكلة الأبرز التي يواجهها المواطن الكويتي، ومنها خرجت مشاكل ارتفاع الإيجار وزيادة أسعار مواد البناء في ظل غياب الرقابة الحكومية، ورؤيتنا في حلها ستكون من خلال مطالبة الحكومة ممثلة بوزارتي النفط والدفاع بتحرير الأراضي والإسراع في استكمال مشاريع المطلاع وغرب سعد العبدالله وجنوب عبدالله المبارك.

واعتبر أن المرأة الكويتية وخاصة المتزوجة من غير كويتي لم تحصل على حقوقها كاملة وأنه سيعمل على المطالبة بحقوقها وتحقيق العدل والمساواة بتوفير خدمات الإسكان والقروض والتوظيف وإعطاء أبناء الكويتية الأولوية في التوظيف بعد المواطن.

طلال الحادور خلال الندوة

جانب من الحضور في ندوة الحادور (تصوير: صالح محمد)

الفيلكاوي: نحتاج إلى لجنة برلمانية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية

اكد مرشح الدائرة الاولى حسين بدر الفيلكاوي على ضرورة الدفع بعجلة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة وترجمة ما نصت عليه خطة التنمية التي صدرت بقانون على ارض الواقع مشيرا الى اننا مقبلون على مرحلة حرجة جدا بالنظر لكم كبير من القضايا التي لا تزال تبحث عن حلول رغم توافر الامكانيات والثروات التي لو كانت من نصيب اي دولة اخرة لدفعت باتجاه الانجاز والتنمية المفقودة لدينا

حسين الفيلكاوي

وقال الفيلكاوي ان المطلوب في هذا الصدد خطوات تنفيذية وخطط واقعية لا مجرد عبارات تكتب على البرامج الحكومية دون ان تلحقها اي خطوات فعلية للتنفيذ لافتا الى ان مجلس الامة الماضي قام بدوره وانجزك الكثير من القوانين والتي تشكل البداية الصحيحة للبدء في البناء والانجاز ولكن وللاسف لا تظل خطوات الحكومة بطيئة جدا في تفعيل هذه القوانين لافتا الى ان من اهم القوانين التي اقرت في المجلس السابق القانون بشان تعديل قانون الرعاية السكنية والذي بموجبه اتاح المجال للقطاع الخاص تعمير الاراضي الاسكانية وتقديمها للحكومة متسائلا ماذا فعلت الحكومة في هذا القانون منذ اقراره في فبراير الماضي حتى الان ؟ منوها الى ضرورة وضع خطه تنفيذية بجدول زمني تقدم لمجلس الامة بشان القضية الإسكانية وعلى المجلس ايضا ان يشكل لجنة خاصة لمتابعة انجاز مشاريع الدولة في التنمية.

لابد من وجود خطوات تنفيذية وخطط واقعية تنفذ حكومياً

تتمات

المرشحون: الكويت

في وزارة الداخلية أن الوزارة تتعامل مع أي بلاغ يصلها في شأن المخالفات الانتخابية بمنتهى الجدية، مشددة على أن أعين رجالها لن تغفل عن منتهكي القانون، ولن تدعهم يعكرون صفو العرس الانتخابي.

وفي سياق التصريحات والمواقف الانتخابية فقد شدد مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الامة مبارك الخرينج على ضرورة تطبيق الحكومة لقانون تجنيس 4000 بدون والذي اقره مجلس الامة وعدم المماطلة في انصاف هذه الفئة المظلومة لسنوات، مشيرا الى ان الحكومة الآن ليس أمامها الى تطبيق هذا القانون واعطاء كل ذي حق حقه خاصة فنحن لن نقبل التهاون في انصاف هذه الفئة المظلومة خاصة المستحقين للجنسية الكويتية

وقال الخرينج ان ابناء هذه الفئة عانوا الكثير من الاهتمال والتجاهل الحكومي لقضيتهم المستحقة وباتت تغلق في اوجههم كل الابواب حتى تراكمت قضيتهم وطويت فكبرت واصبح حلها صعبا للغاية الا ان مجلس الامة تصدى لقضيتهم وانصفهم واقر قانونا ملزما للحكومة بتجنيس 4000 من غير محددي الجنسية خلال هذا العام لانصافهم مطالبا الحكومة بضرورة اعمال هذا القانون وتجنيس المستحقين فورا ومنحهم كافة الحقوق المدنية والاجتماعية والانسانية لان لهم حقوقا علينا دعمها، ولن نتوانى في المطالبة باعطائهم حقوقهم وهذه مسؤولية علينا تحملها بكل امانة الى ان يتم احقاق الحق لهذه الفئة.

واشار الخرينج الى ان ابناء هذه الفئة المحرومة منهم من استشهد آباؤهم دفاعا عن تراب الكويت، ومنهم من ساهم في تطوير مؤسسات الدولة وتاسيسها مستغربا ان تقابلهم الحكومة رغم هذه الجهود بالوقوف ضدهم في نيل حقوقهم التي نص عليها القانون، لاسيما وانهم ولدوا وعاشوا على هذه الارض ولا يعرفون مكانا غير الكويت فهم كويتيون مع وقف التنفيذ مع كل اسف

واكد الخرينج ان هذه القضية المستحقة ستكون من ابرز اولوياته خلال المرحلة القادمة في مجلس الامة، من خلال تشريعات ملزمة للحكومة وتنفيذها يصبح واجبا عليها، فمن غير المقبول ان تبقى اسر وعائلات وابناء هذه الشريحة الكبيرة دون حقوق تضمنها الدولة، رغم ان القوانين تكفلها متسائلا : هل هذا ما اوصانا به شرع الله تجاه فئة كبيرة عاشت وترعرعت ودافعت عن الكويت في الازمات وفي الحروب، ومشددا على اهمية ان تتعاطى الحكومة مع هذه القضية من منظور خاص يقوم على اساس تطبيق القانون، لاسيما ان شريحة كبيرة منهم الآن تقوم الحكومة بانهاء خدماتهم في الجيش الكويتي، رغم ان لهم اقارب من الدرجة الاولى كويتيين، ورغم ان عددا كبيرا منهم ايضا متزوجون بمواطنات كويتيات، وعلى الحكومة ممثلة بوزارة الدفاع انصافهم وايقاف قرارات انهاء خدماتهم.

وناشد الخرينج سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بان يقف وقفة حق وانصاف تجاه ابناء هذه الفئة ويوجه وزراءه للتعامل معهم وفقا للقوانين المقررة من المجلس واصدار تعليماته المباشرة باعادتهم للخدمة بالنسبة للعسكريين في وزارة الدفاع، ومنح المستحقين منهم الجنسية وفقا لقانون تجنيس الـ 4000، كما طالب رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع البدون بان يعجل في حسم قضيتهم والتي وعد بانها ستنتهي قريبا، بعد ان حدد ان هناك اكثر من 35 الف من ابناء هذه الفئة يستحقون الجنسية مع ضرورة اعطاء من لا تنطبق عليه الشروط كافة الحقوق الانسانية.

من جهته أكد مرشح الدائرة الثالثة عبد الله المعيوف ان الشعب الكويتي محب للديمقراطية والعمل السياسي، معربا عن أمله في ان تكون مشاركة ناخبي الدائرة ايجابية يوم الاقتراع حيث ان المجلس المقبل هو مجلس مفصلي في تاريخ الكويت، بعد ما انقضت فترة من الاحتقان والفوضى والتخوين والإسفاف والصراع والاقتتال السياسي الذي يهدف الى تحقيق اجندات شخصية.

وقال المعيوف في ندوة خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة كيفان انه وبعد حكم الدستورية الذي فصل في النزاع، يجب علينا جميعا ان نكون ديمقراطيين ونحترم دستورنا الذي ينظم العلاقة بين جميع السلطات، مشيرا الى ان اي تغيير مطلوب يجب ان يكون تحت قبة البرلمان وليس في ساحة الارادة او في ساحة البلدية او في المخيمات.

وانتقد الحكومة لعدم جديتها في مكافحة الفساد ومنع الرشاوى، مشيرا الى ان قانون حماية المبلغ لو كان مطبقا هذه الايام لما رأينا مرشحا ياتي ليشتري الاصوات في الدائرة الثالثة، لانه كان من حق اي مواطن ان يبلغ عن هذا الفساد، معربا عن اسفه لتاخر وزارة الداخلية في مكافحة شراء الاصوات، رغم ما يتردد من القاء القبض على متورطين، ولكن من دون صدور بيان رسمي من وزارة الداخلية، مؤكدا ضرورة الوقوف بحسم مع مثل هذه القضايا التي يتطاول البعض من خلالها، ويقول ان كل شيء في الدائرة الثالثة للبيع ونحن نقول له المشكلة ليست فيك انت، انما في الحكومة النائمة ووزارة الداخلية النائمة

ولفت الى ان من يشتري الصوت اليوم سيبيع الوطن غدا وان هذه الدائرة دائرة احرار، والكويتيون لم ولن يبيعوا انفسهم، وفي عز الكوارث وفي عز ازمة الاحتلال الغاشم لم يهتف احد ضد حكام الكويت، مضيفا : اذا كانت الحكومة تشطب مرشحين لانهم سيئو السمعة فلماذا تترك هذا المرشح؟ متسائلا: هل يوجد سيئ السمعة اكثر من هذا العمل المشين؟ لكن للاسف الحكومة تتفرج وترعى الفساد.

ورأى أن العمل لمصلحة الكويت يشمل الجميع من خلال الصوت الواحد الذي قضى على الطائفية والقبلية والحزبية وتبادل الاصوات والتحالفات، مشيرا الى ان المجلس الاخير جاء بعد صراعات ومظاهرات، وفي ست اشهر حقق نوعا من الاستقرار السياسي، كما رسخ عودة روح العمل النيابي الراقي بعد ان كنا نسمع عن المهاترات والسباب والاسفاف في الطرح داخل مجلس الامة.

واضاف ان من اولوياته في المرحلة المقبلة البحث فيما نعيشه هذه الايام من ازمة مراسيم الضرورة، مشيرا الى انه ليس من المعقول بعد ممارسة العمل الديمقراطي والعمل بالدستور ان تصدر مراسيم ضرورة تبطل مجلسي امة خلال 8 شهور فلا يمكن ان نقتنع انه لايوجد لدينا خبراء دستوريين قادرين على كتابة مراسيم صحيحة، وما نشير اليه هنا اما ان هناك تعمد لاصدار مراسيم ضرورة تبطل المجلس وهذا يجب ان يعاقب عليه من ساهم فيها، واما ان هناك قصورا في العمل الدستوري ويجب الاستغناء عن هؤلاء الذين يدعون انهم خبراء.

من ناحيته أعرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق احمد المليفي ان المرحلة القادمة في تاريخ الكويت مهمة جدا ووجب علينا حسن الاختيار لانه ان اخطانا فلا مجال لأن نجامل على حساب الوطن يوم 27 يوليو الجاري لننتشل الوطن مما فيه بإصرارنا وعزيمتنا.

وخلال ندوة «الاستقرار، وحماية الدستور» التي عقدها بمناسبة بدء حملته الانتخابية في منطقة العديلية مساء أمس الأول، وصف المليفي القطاع النفطي بالصندوق الاسود بعد دفع غرامة مشروع الداو بنحو 2.2 مليار دولار بعد ان حكمت محكمة بريطانية في مايو 2012 على الكويت بدفعها وهي الصفقة المبهمة التي حذرنا منها في مجلسي 2008 و2009.

وقال المليفي تراست لجنة تحقيق غرامة الصفقة واطلعت على معلومات تبين ان الداو ما هي إلا نموذج صغير لنماذج اخرى شبيهة ذكرها ديوان المحاسبة في تقاريره والتي لم يقراها احد بسبب حل المجالس المتعاقب.

ونوه المليفي الى ان الشراكة التي كانت في 2004 جاءت خسائر كبيرة على الكويت خاصة مصنع اوتانا في ايطاليا والذي كان حصتنا فيه 120 مليون يورو بعيت بـ100 الف، بل والمصيبة الاكبر اننا التزمنا مع الشركة بان ندفع للمشتري 21 مليون يورو كانت منها 6 ملايين كاش و15 مليون الباقية لدعم المواد التي تشتريها الشركة وان لم تدعمها الحكومة الايطالية تقوم بدفع 1.5 مليون يورو.

وطالب بضرورة توطين الصناعات النفطية ليستوعب القطاع النفطي كافة المواطنين حتى من لا يحمل منهم شهادات عليا بعد تدريبهم للتوظيف في القطاع، ما يؤدي لرفع ايرادات الدولة ويوفر فرص عمل كبيرة للشباب الكويتي، معربا عن اسفه من تزييف الحقائق كون الحكومة تقول بان نسبة العمالة الاجنبية في القطاع الخاص 19.5 في المئة مقابل 80 في المئة للعمالة الوطنية وهو ما ينافي الواقع لأنهم قاموا بتغنيش العمالة الاجنبية دون زيادة الوطنية فارتفعت بذلك الاخيرة وادخلوا الاولى عن طريق المقاولين ما يؤكد ان بعض القيادات تسيء للدولة ويضيع فرص كبيرة عليها.

وتعهد المليفي بان يتبنى ملف القطاع النفطي في المجلس المقبل حال الفوز لأنه سيصبح باب خير للكويتيين ان تمت معاملته بالشكل الصحيح، محذرا من شراكات تتم في الوقت الحالي مفاوضات عليها احدها مشروع مع الصين بقيمة 11 مليار دولار نصيب الكويت فيه 3 مليارات ونفس النسبة في مشروع اخر مع فيتنام وثالث مع اندونيسيا لا نعرف قيمته الى الان بسبب عدم وجود رقابة داخلية على القطاع النفطي.

واكد ان الكويت والدائرة الثالثة تحديدا ليسا للبيع، مشددا على ان افساد الانسان والذمم اكبر خطورة من ضياع الاموال كما في القطاع النفطي، وقال : انني عندما تكلمت حول قضية شراء الاصوات اتهمت من البعض بالتسرع وعدم امتلاك الدليل، مشددا على اننا مع المنافسة الشريفة لكن ان كانت غير شريفة فلا نقبل بها.

وأكد مرشح الدائرة الثالثة علي الخميس اعترافه بحق كافة الكتل والقوى السياسية خوض العملية الانتخابية من عدمها، داعيا إلى تجنب سياسية مصادر القرارات.

وابدى الخميس تحفظه على عدم إعداد كتلة المعارضة لعناصر تمثل الصف الثاني تستطيع الظهور على مسرح الاحداث السياسية وقيادة المرحلة المقبلة لا سيما وان الشباب هم عماد المستقبل وقادته.

وقال مرشح الدائرة الخامسة سلطان الدبوس ان ترشيحه ياتي للمساهمة في صياغة مشروع وطني تنموي ينتشل الكويت من حالة التردي وعدم الاستقرار والاحباط الذي يعيشه المواطن وهذا لن يتحقق الا من خلال تبني حزمة من التشريعات الوطنية التي تعالج القصور والاعوجاج وحالت التردي الحاصلة لدى الكويتيين.

ولفت الدبوس خلال ندوته الجماهيرية الى أن سلم الرواتب غير عادل في الكويت ولا ندعي عندما نقول ان الترقيات ظالمة في الكويت، كما اننا لا نبالغ عندما نقول أن ميزان العدالة والمساواة غير مستقيم في الكويت، ولا نتردد ولا نهاب عندما نقول ان القانون لا يطبق ولا ينفذ على الجميع في الكويت.

وشدد مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري على ضرورة الإسراع في وضع الحلول العملية الناجحة لمشكلة البطالة، لاسيما وأن أعداد الشباب في طابور انتظار الوظيفة في تزايد مطرد بعدما وصل العدد في الوقت الحالي إلى ما يقارب 22 الف شاب وشابة ، مما ينذر بكارثة بطالة في المجتمع

من جهته دعا مرشح الدائرة الخامسة: د.أنور الشريعان المواطنين إلى المشاركة بفعالية وايجابية في انتخابات مجلس الأمة، مشدداً على أن هذا هو السبيل والضامن لتحقيق التغيير والاصلاح المطلوب.

وقال د.الشريعان في تصريح صحافي له بهذه المناسبة: مما لاشك فيه أن المشاركة الايجابية في الانتخابات هي الوسيلة المثلى والناجعة لتحقيق المزيد من الاصلاح السياسي ودعم مطالب أطياف المجتمع الكويتي كافة، داعيا الى رفع شعار « المشاركة بوابة الاصلاح» بحيث يمكن اختيار المرشح الذي يحسن تمثيل المواطنين وتحقيق مطالبهم وتلبية طموحاتهم.

بدوره شدد مرشح الدائرة الانتخابية الاولى الدكتور يوسف الزلزلة على «ضرورة المحافظة على الكويت بالشكر لله وعدم تمكين اي انسان يريد ان يثير الفتنة في البلد، لافتا الى اننا «شيعة وسنة، بدو وحضر تحت راية واحدة هي علم الكويت وحكم واحد حكم ال الصباح». وداعيا الى المشاركة في الانتخاب انطلاقا من المسؤولية الوطنية وتلبية لدعوة سمو امير البلاد اضافة الى المسؤولية الشرعية لاختيار الاصلح».

وقال الزلزلة على هامش الغبقة النسائية التي اقامها مساء اول من امس في ديوانه بالدسمة لناخبات الدائرة الاولى: اننا نعيش في عرس ديموقراطي، وعادة ما تشهد الاعراس الديموقراطية نوعا من عدم التزام ببعض القضايا، مشيرا الى بعض التهم المتبادلة بين المرشحين، ومشددا على ضرورة ان نكبر على كل هذه الامور والتمييز ماذا يجب ان نختار لبلدنا التي تحتاج مستقبلا لتطور وتنمية وبحاجة للبناء وللاهتمام بالشباب.

وأشار إلى توزيع الاموال في الخارج، مؤكدا ان المساعدات والمنح للدول الأخرى بلغت خلال العامين الاخيرين 12 مليار دولار، متسائلا «ولكن كيف بناء البلد وتنميته فالمهم توجيه الامكانات للداخل». لافتا الى ضرورة تميز اي حكومة بخطة استراتيجية واضحة تعمل على تنفيذها لتكمل الحكومات المقبلة الطريق من خلال طريق عمل خطة التنمية، واوضح ان «غياب الخطة التنموية في الكويت يجعل كل حكومة تبدأ من الصفر في التنمية». ومبديا اسفه كون «حكومتنا ماعندها اهداف وغايات تريد تحقيقها لانه ليس لديها الاهداف والغايات». ولفت إلى ان الخطأ الكبير الذي وقعت في الحكومة الحالية والتي سبقتها وسبقتها عدم وجود خطة استراتيجية للدولة، فنحن لا نعرف الى اين نتجه». ومعتبرا ان اول ما يجب اقراره في المجلس المقبل قبل الميزانيات هو مناقشة واقرار الخطة استراتيجية للدولة».

إيداع المكافأة

الحكومي او الخاص، موضحا ان المكافاة قدرها 200 دينار للخريج الاعزب و350 دينارا للمتزوج.

واشار الى ان البرنامج تابع مشروع قرار مجلس الوزراء بشان نقل اختصاص صرف المكافاة اليه وبناء على ذلك قام بمخاطبة جميع الجهات المعنية بالخريجين وهي وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والامانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة لتوفير بيانات الخريجين واعدادهم وفقا للحالة الاجتماعية والنوع عن السنوات الدراسية 2011/2012 و2012/2013.

واضاف «تم تزويدنا باعداد الطلبة المتوقع تخرجهم حتى 2014/3/31 وذلك من اجل تقدير الميزانية اللازمة للصرف باثر رجعي للمستحقين للمكافاة خلال المدة من تاريخ نفاذ القانون رقم 2011/29 في الاول من يناير 2012 وحتى نهاية السنة المالية 2013/2014».

ولفت المجدلي الى انه فور تسلم البرنامج ردود تلك الجهات «قام بجمع البيانات والاحصائيات اللازمة لتقدير الميزانية التي يحتاج اليها لصرف مكافاة الخريجين والتي تم تقديرها بنحو 133 مليون دينار».

وذكر انه تمت مخاطبة وزارة المالية بهذا الشان «حيث انها لم تدخر جهدا وتفاعلت مع اهمية الحدث مبدية موافقتها الفورية ووفرت بدورها البند اللازم للصرف». وفيما يخص الاعداد المتوقع استفادتها من صرف مكافاة الخريجين ومدة الصرف اوضح المجدلي ان اجمالي اعداد الطلبة الخريجين منذ الاول من يناير 2012 حتى التاسع من يوليو الماضي يبلغ 10750 خريجا، واضاف «ينقسم هذا العدد الى 4790 خريجا معينا موظفا و5960 من غير المعينين ومنهم 36 متزوجا و5924 عزبا».

واضاف ان اجمالي عدد الخريجين يضم 6503 خريجين من الجامعات و3620 من المعاهد التطبيقية و627 من التعليم العالي مبينا ان الصرف يستحق للخريج حتى بداية التوظيف او بداية صرف بدل البحث عن عمل، واوضح فيما يخص بدل البحث عن عمل ان قيمته تتراوح بين 75 و200 دينار ويستحقها الكويتي الباحث عن عمل لدى القطاع غير الحكومي بشرط ان يكون قد مضى على تسجيله كباحث عن عمل مدة ستة اشهر لدى ديوان الخدمة المدنية او برنامج اعادة الهيكلة مشيرا الى انه اذا كان البدل اقل من 200 دينار يصرف للخريج المستفيد فارق المبلغ.

وذكر المجدلي ان قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2001/2 عرف الباحث عن العمل بانه «كل كويتي راغب في العمل لدى القطاع غير الحكومي ومضى على تسجيله كباحث عن عمل ستة اشهر لدى ديوان الخدمة المدنية أو برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة».

وعن بعض ضوابط وشروط صرف المكافاة الاجتماعية للخريجين قال ان القرار نص على ان «يقوم برنامج اعادة الهيكلة بصرف المكافاة للخريجين بشرط عدم تقاضي الخريج اي مساعدة او راتب من جهة حكومية من ذات طبيعة المكافاة كبدل البحث عن عمل».

وبين ان الحق في صرف المكافاة المحددة يسقط اذا التحق الخريج بعمل داخل الكويت او خارجها او حصل على ترخيص او تصريح بمزاولة عمل مهني او ممارسة نشاط تجاري كما انه يسقط في حال رفض الالتحاق بالعمل الحكومي الذي يتاح من المرة الاولى او رفض الالتحاق بالعمل المتاح له في القطاع الخاص لمرتين، وبين ان التاخير في الصرف جاء بسبب نقل اختصاصات الصرف من وزارة التربية والتعليم العالي الى برنامج اعادة الهيكلة وما تطلبه الامر من عقد اجتماعات واجراء احصائيات وجمع بيانات واعداد الكشوف اللازمة.

«التأمينات»: تقديم

واضاف الرجعان ان هذه المعاشات تشمل الزيادة المقررة وفقا للفقرة الاولى من المادة التاسعة من القانون رقم 2001/25 المعدلة بالقانون رقم 2011/9 والتي تستحق من الاول من اغسطس المقبل بواقع 30 دينارا كويتيا وكذلك القيمة المضافة على الزيادة المقررة وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 405 لسنة 2012 بواقع اربعة دنانير.